كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو

الدكتور أحمد خطاب العمر
(جامعة الموصل)

تمهيد :

لا بد أن نعرّف القارئ أولا ، ماذا يقصد بمصطلح « الوقف والابتداء » قبل أن ندرس كتبه ، قال فيه القسطلاني ما ملخصه : « يتوقف هذا العلم على معرفة الوقف والابتداء حينما يضطر القارئ الى قطع نفسه ، لأن للكلام بحسب المعنى اتصالاً يقبح معه ، وانفصالاً يحسن معه القطع ، فاحتيج الى قانون يعرف ما ينبغي من ذلك . »(١) فهو المعرفة بمواضع الوقف عند القراءة و الابتداء بعده بما يلائم المعاني ، فهو علم عرفه القدماء ، ولم يهتم به المحدثون اهتماماً كبيراً ، لأنهم عدُّوه جزءاً من علم القراءات ، وإن كنا قد ذهبنا الى غير ذلك.(٢) وعد أبو يوسف ألفاظه من البدع ، إلا أنه توقيف عن الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر النحاس في حديث مسند أنه صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته ، ورُوي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قوله : « لقد عشنا برهة من دهرنا وإنّ أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم ، فنتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم القرآن . ولقد رأيت اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان ، فيقرأ ما بين فاتحته الى خاتمته ، ما يدري ما آمره ، ولا زاجره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه » . (٣)

(١) لطائف الاشارات ١/٢٤٧ .

(٢) ينظر بحثنا : « مقدمة في الوقف والابتداء » مجلة آداب الرافدين / ج ٨ / ١٦٥ ، سنة ١٩٧٧ م.

(٣) القطع والائتناف ، ص ٨٧ .

والباحث فيه – كما حدد القدماء – يحتاج الى النحو والتفسير والقراءات والقصص ، فقد نقل النحاس عن ابن مجاهد قوله : « لا يقوم بالتمام الا نحويّ عالم بالقراءة ، عالم بالتفسير عالم بالقصص ، وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن » . ثم أضاف « يحتاج صاحب علم التمام الى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن » . (٤)

وهذا العلم وإن كان ميدانه هو القرآن الكريم ، لا يعني أنهم قصروه عليه ، وإنما كانوا يراعونه في أحاديثهم وأقوالهم . فقد ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على من قال : ما شاء الله وشئت ، ولم يسأله عن نيته . ونقل عن ابراهيم النّخَعي أنه كره أن يقال : « لا والحمد لله ، ولم يكره نعم والحمدلله » ، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل معه ناقة « أتبيعها بكذا ؟ فقال : لا عافاك الله ، فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : لا وعافاك الله » فأنكر عليه لفظه ، ولم يسأله عن نيته (٥)

أما الوقف فقد ذكروا له أنواعاً وألفاظاً ، اختلفت عند كل باحث فيه . فأبو بكر الأنباري يذكرها ثلاثة : تامّاً وكافياً وقبيحاً ، وفي موضع يذكرها : تامّاً وحسناً وقبيحاً ، وأبو جعفر النحاس يذكرها أكثر من ذلك : التام والكافي والحسن والصالح والجيد والبيان والتبيين والمفهوم والقبيح . والأشموني : تام وأتم وكاف وأكفى وحسن وأحسن وصالح وأصلح وقبيح وأقبح . أما السّجاوندي فمراتبه عنده: لازم ومطلق وجائز ومجوز لوجه ومرخص ضرورة وما لا يجوز الوقف عليه .

أما تعريفات أشهرِها ، فهي (٦) :

١ـ الوقف التام : وهو ما يحسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعده ، ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله ، لا لفظاً ولا معنى . وسمي تاماً لتمام لفظه بعد تعلقه . وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي ، كما في قوله تعالى : [أولئك

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

(٥) القطع ، ص ٩٣ .

(٦) تنظر هذه التعريفات في الاكتفاء ، ورقة ٧٢ ، وفي منار الهدى ، ص ١٠ ، ١١ .

هم المفلحون] « البقرة - ٥ » ؛ لأنه آخر صفة المؤمنين ويبتدئُ : [إن الذين كفروا] « البقرة - ٦ » .

٢ — الوقف الكافي : وهو ما يحسن الوقف عليه و الابتداء بما بعده ، إلا أن له به تعلقاً مّا من جهة المعنى ، فهو منقطع لفظاً ، متصل معنى ، وسمي كافياً لاكتفائه واستغنائه عما بعده ، واستغناء ما بعده عنه بألا يكون مقيداً له ، وهـذا واضح في الحروف التي يبتدأ بها في أوائل بعض السور .

٣ — الوقف الحسن : وهو ما يحسن الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده ، للتعليق اللفظي ، كما في قـوله تعالى : [هو الّذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً] « البقرة - ٢٩ » . قال أبو حاتم : الوقف على « جميعاً » حسن في السمع ، وليس بتمام ، لأن (استوى) « البقرة - ٢٩ » معطوف على (خلق) فهو داخل في الصلة ، ولا يوقف على الصلة دون الموصول ، ولا على الموصول دون الصلة .

٤ — وقف البيان : وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه ، كالوقف على قوله تعالى : [وتُوَقِّرُوه] « الفتح - ٩ » . فرق بين للضميرين ، فالضمير فـي [توقروه] للنبيّ ، صلى الله عليه وسلم ، وفي (تسبّحوه) « الفتح - ٩ » لله تعالى ، والوقف أظهر هذا المعنى المراد .

٥ — الوقف الصالح : وهو ما كان بعـد الآية معطوفا عليه ، نحو قوله تعالى : [واذ استسقى موسى قومه] « البقرة - ٦٠ » . فالوقف عليها وقف صالح ؛ لأن ما بعدها ، وهو قوله : [فقلنا اضْرِبْ بعصاك الحَجَرَ] معطوف عليها .

ويعرف السّجاوندي الأنواع التي تفرد بها ، فيقول فيها : (٧)

اللازم : ما لو توصل طرفاه ، غير المرام ، وشفع معنى الكلام .

والمطلق : ما يحسن الابتداء بما بعده ، كالاسم المبتدأ به .

---

(٧) الوقف والابتداء ورقة ٢ — ورقة ٥ .

والجائز : ما يجوز فيه الوصل والفصل ، لتجاذب الموجبين من الطرفين .

والمرخص ضرورةً : ما لا يستغني ما بعده عما قبله ، لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس ، لطول الكلام .

هذا هو موضوع الوقف والابتداء ، الا أن التطبيق على الآيات الكريمة يظهر هذه المعاني التي حدد أصحاب التمامأنواع الوقف علىأساس منها . فجاءت كتبهم تطبيقاً لتلك التحديدات . فلتراجع هناك ؛ لأن بحثنا هذا ليس مجـالاً لذلك .

كتب الوقف والابتداء :

الذين كتبوا في علم الوقف والابتداء كثيرون ، فلم تقتصر الكتابة فيه على قارئ أو مفسر أو نحوي أو لغوي ، وإنما قد نجد القارئ يخلّف فيه كتاباً أو أكثر ، وكذلك النحوي واللغوي ؛ لأن وضعه كما أشرنا ظهر مع حاجة المسلمين الى فهم القرآن ، وارادةُ الفهم ظهرت مع نزول آياته . فهذا العلم اذن قديم . وبسبب هذا كثرت الكتب التي بحثت فيه ، وذكرته الكتب التي لها علاقـة بالدراسات القرآنية ، وخاصة كتب التفسير . وحينما استقرينا الكتب التي ترجمت للقرّاء والنحاة ، استطعنا أن نصل الى العدد الذي سندرجه في آخر البحث . إلا أن ما يهمنا هنا مادة هذه الكتب ومنهجها ، لنستطيع أن نوجد الصلة بين هذا العلم وعلم النحو . وعلى هـذا سندرس عدداً من الكتب التي تمكّنا من رؤيتها ، لنكشف عن تلك المادة وذلك المنهج . وسنستعرض كل كتاب مستقل عن غيره أولا ، لنربط بعدها فيما تشابه من مناهجها ، فيبين للقارئ أثر القاعدة النحوية في تعيين مواضع تلك الوقوف وأنواعها . وقد تكون هذه الكتب ممثلة لمناهج كتب الوقف والابتداء عامة كما سيتبين للقارئ فيما نعرضه هنا .

١ — كتاب ايضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الانباري (٨) .

ذكر أبو بكر الانباري في القسم الأول من كتابه كثيراً من المسائل العامة

(٨) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبو بكر الانباري ، توفي سنة ٣٢٨ هـ . غاية النهاية ٢/٢٣٠ .

التي تبدو وكأنها لا تتعلق بموضوع الكتاب علاقة مباشرة ، فقد ذكر كثيراً من الأحاديث مسندة الى رواتها ، تحث على الشغل بالقرآن ، إعرابه ، وضبط شكله ؛ وتكلم على ظهور اللحن وتفسير القرآن بالشعر ومسائل نافع ، ثم عرض لعدد من الأحكام النحوية التي لا يوقف عليها (٩) ، ولخص منهجه فقال :

١ — « ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه ، معرفةُ الوقف والابتداء فينبغي أن يعرف الوقف التام ، والوقف الكافي الذي ليس بتام ، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » . (١٠)

٢ — وقال : « وأنا مفسر ذلك كله باباً باباً ، وأصلا أصلا ، وذاكرٌ اختلاف القراء والنحويين فيه ، ومبين ذلك بعد استقصاء هذا الوقف التام والكافي في كل سورة من أول القرآن (١١) » .

٣ — وقال : « وأنا مبتدئ في أول الأبواب بما لا خلاف فيه بين القرّاء والنحويين ، وعاقد أصول الباب في أوله ، ثم تفرعها بعد ذلك ، وذاكر الاختلاف بعد الاتفاق (١٢) » .

ثم ذكر أسانيد ما في الكتاب من القراءات ، وما لا يتم الوقف عليه ، وتناول « الا » المفصولة ومواضعها . ثم فصل أنواع الوقف وصفاتها ، ففرق بين نوعين من الوقف : النوع الذي يوقف به على آخر الكلمة وما يحدث لها من تغيير ، فمهد له بحذف الألفات والياءات والواوات ، وما يحدث لها في أوائل الفعل والاسم وبعض أحكام ذلك ، وما يحدث لها من قراءات ، ثم ذكر ما يحدث لهاء التأنيث عند الوقف وذكر التنوين وما يبدل منه في الوقف وأحكاماً أخرى فيما يحدث لبعض الكلمات ومذاهب القراء في القراءة ، كوقف حمزة والكِسائي وأبي عمرو ، ثم ذكر الوقف في السُوَر وهو النوع الثاني الذي يوقف فيه على آخر العبارة ، بسبب ما يحدث لها من تغييرات إعرابية . ثم ابتدأ بسورة الفاتحة ،

(٩) ايضاح الوقف والابتداء من ص ١١٦ — ١٥٠ .
(١٠) ايضاح الوقف والابتداء ، ص ١٠٨ .
(١١) ايضاح الوقف ، ص ١١٠ .
(١٢) ايضاح الوقف ، ص ١١٥ .

ثم السُّوَر ، الى آخر القرآن . وكان يستعين بأقوال القرّاء والنحاة في الآيات التي تناولها وما يحدث لها عند الوقف ، فيردّ أو يؤيد ، مستخدما شواهدهم التي استشهدوا بها ، كنافع وابن عامر وأبي جعفر وشيبة وعاصم والاعمش وأبي عمرو وحمزة والكسائي وابن سعدان والفرّاء وأبي عبيدة وعيسى بن عمر وسيبويه والخليل وأبي حاتم وثعلب . وهذه نماذج من المسائل التي عالجها في كتابه ، تدل على أسلوبه ، ومدى التزامه بمنهجه الذي وضعه :

١ ـ قال في أول سورة الفاتحة : « قوله [بسم الله الرحمن الرحيم] » الوقف على « بسم » قبيح ؛ لأنه مضاف الى الله تعالى ، والمضاف والمضاف اليه بمنزلة حرف واحد ، والوقف على « بسم الله » حسن ، وليس بتام ؛ لأن «الرحمن» نعت لـ « الله » ، والنعت متعلق بالمنعوت ، فلا يحسن الابتداء به ؛ لأنه جارٍ على ما قبله ، وكذلك الوقف على « الرحمن » ، والوقف على « الرحيم » تامّ ، والوقف على « الحمد » قبيح ، لأنه مرفوع باللام ، والمرفوع متعلق بالرافع لا يستغنى عنه ، والوقف على « الحمد لله » أحسن ، وليس بتامّ ، لأن « الرحمن الرحيم » نعتان لـ « الله » ، والنعت متعلق بالمنعوت (١٣) .

٢ ـ وذكر في سورة الأعراف قوله تعالى : « يا أيّها النّبيّ حسبُك الله » « الآية ٦٤ » وقف حسن إذا نصبت ، « ومن اتبعك من المؤمنين » بفعل مضمر ، كأنك قلتَ : يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين ، قال الشاعر :

اذا كانت الهيجاء وانشقّتِ العصا
فحسبك والضحاك سيفٌ مُهَنّدُ

أراد : يكفيك ويكفي الضحاك . وان جعلت « من » في موضع رفع على النسق على « الله » ، لم يحسن الوقف على « الله » . وقال السجستاني : « معناه : ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله » ، قال أبو بكر : « وهذا غلطٌ لأن المفسرين والنحويين على خلافه ، وإنما رغب النحويون عنه ؛ لأنه ينقطع من الأول اذا

---

(١٣) ايضاح الوقف ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

فعل به ذلك ، وهو متصل على مذهبهم ، فليس بهم حاجة الى قطعه منه »[١٤] .

٣ — وذكر في سورة التوبة قوله تعالى : « إن الله بريءٌ من المشركين ورسوله » (الآية ٣) ، فقال : « اجتمعت القرّاء على رفع « الرسول » إلا عيسى ابن عمر وابن أبي اسحاق ، فانهما كانا ينصبانه . فمن رفعه كان له مذهبان : أحدهما أن يقول : نسقته على ما في بريءٌ من ذكر الله ، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على « الرسول » ، ولا يحسن على « المشركين » . والوجه الآخر أن تقول : رفعته على الاستئناف ، وأضمرت له رافعاً ، كأني قلت : إن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه بريءٌ منهم . فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على « المشركين » ، ولا يحسن على « الرسول » . وعلى مذهب ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر ، يحسن الوقف على « الرسول » ولا يحسن على « المشركين » ؛ لأن « الرسول » نسق على « الله » »[١٥] .

٢ — كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس[١٦] :

كتاب أبي جعفر هذا أشمل وأدق من سابقه ، فهو حينما يبحث في مواضع الوقف والابتداء يمهد للموضوع أولاً بأبواب تتعلق بموضوع الكتاب علاقة مباشرة . والأبواب هي :

١ — باب ذكر أشياء من فضائل القرآن وفضائل أهله .
٢ — باب ذكر قراءة النبيّ ، صلى الله عليه وسلم .
٣ — باب ذكر من تكلم من الصحابة والتابعين في القطع والائتناف .
٤ — باب ما يحتاج اليه من حقق النظر في التمام .
٥ — باب ذكر الأسانيد لِما في الكتاب .

وهو في عرض الآيات التي يوقف عليها ، يستقري آراء كثير من العلماء الذين أبدوا آراءهم فيها ، وكذلك أقوال النحاة ، فيناقشهم : يرد عليهم ، أو

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ .
(١٥) المصدر نفسه ، ص ٦٨٩ ، ٦٩٠ .
(١٦) هو احمد بن محمد بن اسماعيل المرادي النحوي (ت سنة ٣٣٨ هـ) . انباه الرواة : ١٠٤/١ .

يؤيدهم ، بأدلة من قياسات النحو . ويختلف عن أبي بكر الأنباري في أنه يكثر من آراء البصريين ، ويعدّها قياساً يقيس عليها ، ويخطّيء الكوفيين احياناً ، فجاء كتابه أوسع وأغزر مادة ، إضافةً الى أنه استقرى أنواع الوقف ، وذكر أسماءها جميعا .

وإنْ بحثنا في منهج الكتاب ، فاننا نلحظه يؤكد الربط بين مواضع الوقف والمعاني ، قال ـ: « فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني ، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأ ويشغل قلبه به ، ويتفقد القطع والائتناف ، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها » . ثم قال : « ومن لم يعرف ما وصله الله (عز وجل) في كتابه وبين ما فصله ، لم يحلّ له أن يتكلم في القطع والائتناف [١٧]» . ويؤكد علاقة النحو بذلك كما سنرى .

ثم يوضح منهجه فيه ومادته ، فيقول :

١ ــ « وهذا الكتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم فيما كان الوقف عليه كافياً أو صالحاً وما يحسن الابتداء به وما يجتنب من ذلك » ، ويقول : « ونؤلفه سورة سورة كما تقدم في كتبنا ، غير أنّا نذكر قبل ذلك أشياء من فضائل القرآن وأهله .. » .

٢ ــ ونقل عن ابن مجاهد ما يحتاج اليه صاحب علم التمام ، فقال : « لا يقوم بالتمام الا نحوي ، عالم بالقراءة ، عالم بالتفسير ، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن [١٨]» .

وكان بشير الى أن ذلك مستخرج على أصول النحويين [١٩] . وكرر هذا كثيراً في مواضع أخرى .

أما الاعلام الذين ذكر أنه سيعتمد عليهم ، وذكرهم في أول الكتاب من قرّاء أو نحويين ، فهم : نافع ويعقوب الحضرمي وأبو حاتم السجستاني والكسائي

---

(١٧) القطع والائتناف ، ص ٧٨ — ١٠٠ .

(١٨) القطع ، ص ٧٨ .

(١٩) انظر مثلا ، ص (١٢٥) .

والفرّاء ومحمد بن سعدان وأبو عبيدة والخليل والأخفش سعيد وعلي بن سليمان والطبري وسيبويه وغيرهم كثيرون .

ونستطيع أن نتلمس أثر هذا المنهج في كتابه حينما نطالع الكتاب ، وهذه نصوص مختارة من ذاك :

قال في سورة الفاتحة [٢٠]: الوقف على « الله » جائز ، إلا أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك ؛ لأن [قوله : رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين] نعت ، وهذا التمام ، ولا يقف على « إياك » لأنه في موضع نصب بـ « نعبد » ، ولا على « نعبد » لأن ما بعده معطوف عليه ، والتمام « نستعين » ، ولا يوقف على «إهدنا» لأن « الصراط » منصوب به ، ولا على « الصراط » لأن المستقيم نعت له ، ولا على « المستقيم » لأن ما بعده بدل ، ولا على « الذين » لأن ما بعده من صلته ولا « عليهم» لأن « غير » بدل من«الذين » أو نعت ،فان نصبت على الحال أو الاستثناء فكذا أيضاً ، ولا على « المغضوب » لأن « الذين » يقوم له مقام الفاعل بعده ، والتمام « ولا الضالين » . وقال في قوله تعالى : [ولنعم دار المتقين] « النحل - ٣٠ » : هو قطع كاف إن قطعت ما بعده منه ، فقلت : « جنات عدن » (النحل - ٣١) مرفوعة بالابتداء ، وخبره « يدخلونها » ، وإن قلت « جنات عدن» مرفوعة بالابتداء ينوى بها التقديم ، لم تقف على « المتقين » ، وكذا إن قلت « جنات عدن » » مرفوعة بـ « نعم دار » لم تقف أيضاً على « المتقين » ، هذا قول محمد بن سعدان إذا قلت : نعم الرجل زيد ، رفع زيدا بـ « نعم الرّجل » ، وان رفعت « جنات » باضمار مبتدأ صلح الوقف على « المتقين»[٢١] .

وقال محمد بن عيسى في « وإليه أنيب » (الشورى - ١٠) تمام الكلام .وقال أبو جعفر : ان قدّرت أن يكون : « فاطر السموات والأرض » مرفوعاً بالابتداء جاز ما قال ، وان جعلته مرفوعاً على اضمار مبتدأ كفى الوقف على ما قبله ، وان جعلته نعتاً لم يكف الوقف على ما قبله وكذا إن خفضته على البدل من الهاء التي

---

(٢٠) القطع ، ص ١٠٨ .

(٢١) القطع ، ص ٤٢٨ .

في « إليه » ، وان نصبته على المدح كفى الوقف على ما قبله ، وكذا إن نصبته على النداء المضاف [22] .

٣ ـ كتاب الاكتفاء في علم الوقف والابتداء ، لأبي عمرو الداني [23] :

عرّف الداني بكتابه وذكر منهجه في مقدمته ، فقال : « هذا كتاب الاكتفاء في معرفة الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن في كتاب الله تعالى ، اقتضبته من أقاويل المفسرين ومن كتب القراء والنحويين واجتهدت في جمع متفرقه ، وتمييز صحيحه من سقيمه ، وايضاح مشكله ، وحذف حشوه ، واختصار ألفاظه ، وتقريب معانيه . وبيّنت ذلك كله فأوضحته ، ودللت عليه ، وشرحته على على قدر طاقتي وانتهاء معرفتي ، ولم أخله مع ذلك في المواضع التي يحتاج اليها من حديث وتفسير وقرآن ومعنى وإعراب ، من غير أن أستغرق في ذلك ، أستقصي جميعه ، اذْ كان سلفنا (رحمهم الله تعالى) قد كفونا ذلك ، وشفوا منه في كتبهم وتصانيفهم » . ثم تحدث عن طريقته فيه فقال : « والآن غرضنا في هذا الكتاب القصد الى الإيجاز والاختصار ، دون الاحتفال والإكثار ، لكي يخف تناوله ، وتسهل فائدته ، ويقرب معناه ، ويعم نفعه المبتدئ الطالب والمنتهي الثاقب [24] » .

ثم ذكر أبواب الكتاب فذكر : باب الحث على تعليم التام ، وروى فيه بعض الأحاديث مسندة ، من ذلك : « ومما يبين ذلك ويوضحه ما روى تميم الطائي عن عدي بن حاتم قال : جاء رجلان الى النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فتشهد أحدهما ، فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : « قم واذهبْ ، بئس الخطيب أنت » قال الشيخ أبو عمرو : ففي هذا الخبر ايذان بكراهية القطع على المستبشع من اللفظ بما يبين حقيقته ، ويدل على المراد منه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم انما أقام الخطيب

(٢٢) القطع ، ص ٦٣٩ .

(٢٣) هو عثمان بن سعيد : ولد سنة ٣٧١ هـ ، وتوفي سنة ٤٤٤ هـ . الاعلام : ٣٦٦/٤ .

(٢٤) الاكتفاء ورقة ٧٤ .

لمّا قطع على ما يقبح ، اذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ، ولم يفصل بين ذلك ، وانما كان ينبغي له أن يقطع على قوله : « فقد رشد » ، ثم يستأنف ما بعد ذلك ، ويصل كلامه الى آخره ، فيقول : ومن يعصهما فقد غوى . واذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعا في الكلام الجاري بين المخلوقين ، فهو في كلام رب العالمين أشد كراهية واستبشاعاً ، وأحق وأولى أن يجتنب[٢٥] » .

ثم باب ذكر البيان على أقسام الوقف ، فباب ذكر تفسير الوقف التام فعرّفه وذكر المواضع التي يوقف عليها وقفاً تاماً ، وأتى بأمثلة على ذلك ، ثم باب ذكر تفسير الوقف الكافي ، ثم باب ذكر الوقف الحسن . وتكررت أسماء الأعلام الذين نقل عنهم ابن الانباريّ والنحاس ؛ لأنه اعتمد عليهما وأشار الى نقله عن كتابيهما ، فجاء وكأنه صورة ملخصة عنهما ، من ذلك قوله في سورة العنكبوت في قوله تعالى : « ومن دون الله أوثاناً » كاف لِمن قرأ « مودّةُ بينكم » بالرفع سواء نوّن أو لم ينوّن ، ان رفع المودة بالابتداء وجعل الخبر في المجرور أو باضمار المبتدأ ، أي هي أو تلك فان رفعها على أنها خبر ان وجعل « مـــا » بمعنى « الذي » والتقدير : إن الذي اتخذتموه « مودةُ بينكم » ، لم يكف الوقف قبلها ، ومن قرأ بالنصب سواء أضاف أو لم يضف ، لم يقف على ما قبلها لتعلقها بها ، لأنها مفعول من أجلها وقف على [في الحياة الدنيا] [٢٦] .

وجاء في سورة عَبَسَ قوله : « واختلف القراء في كسر همزة « إنا صببنا » وفي فتحها . فمن كسرها ، فله تقديران : أحدهما أن يجعلها تفسيراً للنظر الى الطعام ، فعلى هذا لا يتم الوقف قبلها ، ولا يبتدأ بها . والآخر أن يجعلها مستأنفة ، فعلى هذا لا يتم الوقف قبلها ويبتدأ بها . ومن فتحها ، فله أيضاً تقديران : أحدهما أنه يجعلها مع ما اتصل بها ، والآخر أن يجعلها في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف ، بتقدير : هو أنا ، فعلى هذا لا يوقف قبلها ، ولا يبتدأ بها [٢٨] . »

(٢٥) المصدر السابق .
(٢٦) الاكتفاء ، ص ١١٨ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .
(٢٨) المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

وفي سورة قريش : « قال الفرّاء : اللام في قوله « لإ يلافِ » ، متعلقة بفعل محذوف ، والتقدير : اعجبوا لإيلاف قريش رحلةَ الشتاء والصيف ، وتركهم عبادة رب العالمين ، والمعنى عند الخليل وسيبويه : فليعبدوا رب هذا البيت «لإ يلاف قريش » أي : ليجعلوا عبادتهم شكراً لهذه النعمة ، واعترافاً بها ، واللام متعلقة بقوله : « فليعبدوا » ، وقال الاخفش : اللام متعلقة بآخر الفيل ، والمعنى عنده : فعل بهم ذلك ، ليؤلف قريشاً . وهذا خطأ بيّن ، وذلك أنه لو كان كما قال لكان « لإ يلاف قريش » بعض آياتِ [ألم ترَ] .وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما وأنهما سورتان ، والوقف على « والصيف » كاف على قول الفرّاء [٢٩] » .

٤ ــ الاقتداء في الوقف والابتداء ، لمحمد بن عبدالله النكزاوي [٣٠] :

لم يخرج هذا الكتاب عما كانت عليه الكتب المتقدمة عندما عالج مسائل الوقف والابتداء في مواضع الآيات من سوَرها ؛ لأن الكتاب ملخص للكتب السابقة ، وقد ذكر هو ذلك فقال : « فقد رغب إليَّ جماعة من المشتغلين بتلاوة القرآن المتصفين بالتجويد والاتقان أن أجمع لهم ما يجري الى حالة الاقراء مما يتعلق بالوقف والابتداء » .

ولكنه امتاز عنهم في أنه مهّد لكل سورة بذكر عدد آيها ، ومكية هي أم مدنية ، فقال : « ... وأن أقدم على ذلك عدد آي القرآن وتعيينها ، وعدد كلمه وحروفه وتبيينها ، على ما في ذلك من الاختلاف والجمع والايتلاف مع ذكر النظائر في العدد المأثور ما يشبه الفواصل على القول المشهور .. » . ثم قال في منهجه : « بحيث لا أخليه من حديث وتفسير وأسباب وقراءة ومعنى وإعراب ، من غير استغراق في ذلك ولا إطناب ، ولا تكلّف ولا إسهاب ، إذْ علم القرآن أشرف العلوم وأرفعها وأحقها بالتقديم وأنفعها » . وبعد هذا التمهيد ذكر أبواب الكتاب :

١ ــ باب في بعض السنن والآثار التي فيها ذكر السور .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

(٣٠) هو عبدالله بن محمد مقرئ . ولد سنة ٦١٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٨٣ هـ . غاية النهاية ١/٤٥٢ .

٢ – باب ذكر من جاء عنه عقد الآي في الصلاة من الصحابة .
٣ – باب ذكر من جاء عنه ذلك من التابعين .
٤ – باب ذكر من كان يعد الآي من أئمة القراء .
٥ – باب ذكر جامع العدد . ذكر فيه عدد أهل المدينة والبصرة والكوفة والشام .
٦ – باب جملة عدد آي القرآن .
٧ – باب جملة عدد كلم القرآن وحروفه .
٨ – باب في ذكر معنى السورة والآية والكلمة والحرف .
٩ – باب ذكر المكي والمدني من السور .
١٠– باب أقسام الوقف والابتداء . فعرّف كل نوع ، وأتى بالأمثلة له .
١١– باب ذكر شيء من فضائل القرآن .
١٢– باب أسماء الأئمة الذين اشتهر عنهم الوقف والابتداء . ثم ابتدأ بسور القرآن ، « قال في (ألم) : اختلف الأئمة في الوقف عليها ، قيل إنه روى ابن مهران عن الاخفش أنه قال : يجوز الوقف على كل حرف منها ، ويكون وقفاً تاماً ، ويكون كل حرف منها جملة مستقلة بذاتها بمعنى : هذه ألف وهذه ميم ، وقيل : ليس مراد الأخفش ما ذكر أن كل حرف منها جملة مستقلة ، وإنما مراده أن كل حرف منها كلمة بذاتها يمكن الوقف عليها دون أختها عند الضرورة وانقطاع النفَس . قلت : ذلك غير جيد ، لأن الكلام ما وقع الا في وقف الاختيار ، لا في وقف الاضطرار ؛ لأن القارىء اذا اضطر الى الوقف إما لانقطاع نفس أو غيره ، فانه يقف على آخر . وقيل : لا يجوز الوقف على كل كلمة منها ، وانما يجوز الوقف على الحروف بجملتها . وقيل : لا يجوز الوقف على الحروف بجملتها ، واذا جاز الوقف على الحروف بجملتها ، فهل يكون وقفاً تاماً أو كافياً ؟ فقيل : تام . وإن كان تاماً ، فهل تكون هذه الحروف في محل رفع أو نصب ؟ فقيل : تكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذا المتلوّ والمقروء (ألم) وقيل : في محل نصب مفعول به بفعل

مضمر ، تقديره : أقـرأ وأتلو (ألم) ، ويكون في محـل نصب عـلى الإغراء ، تقديره : عليك ألم ، وقيل : كاف ، وهو قول أبي حاتم . وقيل : لا ينبغي الوقف عليها بجملتها ، لأنها في محل رفع على الابتداء ... » [٣١] .

٥ ــ المقصد لتلخيص ما في المرشد ، لأبي يحيى زكريا الانصاري [٣٢] :

الكتاب تلخيص لكتاب المرشد ، لأبي سعيد العماني ، الذي ذكر عنه أبو يحيى الانصاري أنه التزم أن يورد فيه جميع ما أورده أهل هذا الفن ، ثم قال : « وأنا أذكر مقصود ما فيه مع زيادة بيان محل النزول ، وزيادة أخرى غالبها عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرىء » . وبعدها مهد للموضوع ، لذكر أنواع الوقف وعدّدها ، وذكر خلافات العلماء فيها ، وجاء ببعض الأمثلة على ذلك . وأبواب الكتاب هي :

١ ــ في ألف الوصل : ذكر فيه مواضعه .

٢ ــ في الياءات : وذكرها ضربين : ضرباً تُثْبَتُ خطّاً ، وضرباً تحذف.

٣ ــ في هاء التأنيث .

٤ ــ فيما جاء من هاء التأنيث مكتوباً بالتاء ومكتوبا بالهاء .

٥ ــ في الهاءات التي تزاد في آخر الكلمة للوقف عليها .

٦ ــ في الوقف على هاء الكتابة .

٧ ــ في الوقف على آخر الكلمة المتحركة منوّنة وغير منوّنة .

٨ ــ في كلا .

٩ ــ في الكلمتين اللتين ضمت إحداهما الى الأخرى فصارتا كلمة واحـدة لفظاً .

ثم ذكر سور القرآن ، مبتدئاً بسورة الفاتحة . ومما قاله فيها : « والوقف على

---

(٣١) ص ١٦ وجـه .

(٣٢) هو زكريا بن محمد بن أحمد الانصاري قاض مفسر من حفاظ الحديث . (٨٢٣ – ٩٢٦ هـ). اعلام ٣/٨٠ .

آخر التعوذ تام ، وإن لم يكن من القرآن ؛ لأنا مأمورون به عند القراءة ، وعلى البسملة تام بل أتمّ ، وتقديره : ابتدائي — بسم الله ، أو أبتدئُ بسم الله ، وعلى « الحمد » غير جائز لأنه لا يفيد ، وقس به ما يشبهه ، وعلى « الله » قبيح للفصل بين النعت والمنعوت ، وعلى « رب » غير جائز لما هو وللفصل بين المتضايفين اللذين هما كشيء واحد « العالمين » صالح ؛ لأنه رأس آية ، وليس تاماً ، للزوم الابتداء بعده بالمجرور بغير جار « الرحيم » كاف وليس تاماً ، كذلك «الدين» تام ، و « نعبد » جائز ، وليس حسناً وإن كان آخر آية ؛ لأن ما بعده بدّل منه ، وهو متعلق به ، « انعمت عليهم » جائز ، وليس حسناً ، لأن ما بعده مجرور نعتاً ، أو بدل ، أو منصوب حالا أو استثناء ، وكل منهما متعلق به . وقال أبو عمرو : حسن ، وليس بتام ولا كاف ، سواء جر ما بعده أم نصب « ولا الضالين » تامّ [٣٣] .

وقال في سورة البقرة : « على قلوبهم » جائز « وعلى سمعهم » تام . وقال أبو عمرو : كاف ، وقيل : تام . هذا ان رفعت « غشاوة » بالابتداء أو بالظرف ، أي : استقر ، أو حصل على أبصارهم غشاوة ، وان نصبتها كما روي عن عاصم إما بختم أو بفعل دل عليه ختم ، أي : وجعل على أبصارهم غشاوة ، أو بنزع الخافض ، وأصله بغشاوة ، فالوقف على سمعهم على الثاني من الأوجه الثلاث كاف . وقال أبو عمرو : لا يوقف عليه ، وعلى الآخرين جائز ، « غشاوة » صالح ، وقال أبو عمرو : فإن أراد به أنه صالح فلا خلاف [٣٤]» .

٦ — منار الهدى في بيان الوقف والابتدا [٣٥] ، لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني :

قال الأشموني عن كتابه : « سميته (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) ،

---

(٣٣) ص ٢٨ .

(٣٤) ص ٣٣ .

(٣٥) هو احمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني : فقيه ومقرئ ، وهو من أهل المئة الحادية عشرة للهجرة (معجم المؤلفين ١٢١/٢) .

مقدماً أمام المقصود فوائد وتنبيهات ، تنفع القارئ ، وتعينه على معرفة الوقف والابتداء ، ليكون على بصيرة اذا خاض في هذا البحر الزخار » . ثم زاد فقال :

« ولا يقوم بهذا الفن الا من له باع في العربية ، عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه (٣٦) » .

وذكر هذه الفوائد : الفائدة الأولى أسماء من كتب بالوقف والابتداء ، وفي الفائدة الثانية عرّف الوقف والابتداء ، وذكر أنواعه ومراتبه ، والمواضع التي يوقف عليها ، والأحكام النحوية التي تعيّن هذه المواضع ، وذكر في هذه الفوائد عدة تنبيهات ، وجاء بعدها بموضوعات سماها « مطالب » وهي : مطلب علوم القرآن ثلاثة ، ومطلب استخراج عمر النبيّ صلى الله عليه وسلم من القرآن ، ومطلب ثواب القارئ ، ومطلب أهل الجنة ، ومطلب كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ومطلب ما لقارئ القرآن في بيت المال ، ومطلب الاستعاذة ، ومطلب البسملة ، ومطلب وصل أوائل السورة بأواخرها .

ثم ذكر سور القرآن الكريم ، ومما جاء فيها :

« بعوضة » قرئ بالرفع والنصب والجرّ ، فنصبها من سبعة أوجه ، كونها منصوبة بفعل محذوف ، تقديره : أعني بعوضة ، أو صفة لما ، أو عطف بيان لمثلاً أو بدلا منه ، أو مفعولا ليضرب و « مثلا » حال تقدمت عليها ، أو مفعولاً ثانياً ليضرب ، أو منصوبة على إسقاط بين والتقدير : ما بين بعوضة ، فلما حذفت « بين » أعربت بعوضة كاعرابها . أنشد الفرّاء :

يا أحسنَ الناس ما قرناً الى قدم
ولا حبال محب واصل يصل

أراد : ما بين قرن الى قدم ، وعليه لا يصلح الوقف على « ما » لأنه جعل عراب « بين » فيما بعدها ، ليعلم أن معناها مراد ، فبعوضة في صلة « ما » ورفعها ، أي : « بعوضة » من ثلاثة أوجه : كونها خبراً لمبتدأ محذوف ، أي ما هي بعوضة ،

---

(٣٦) ص ٤ .

أو إن « ما » استفهامية وبعوضة خبرها ، أيْ: أيّ شيء بعوضة أو المبتدأ محذوف ، أي : هي بعوضة ، وجرها من وجه واحد ، وهي كونها ، أي « بعوضة » ، بدلا من « مثلا» على توهم زيادة الباء ، والاصل أن الله لا يستحيي بضرب مثل بعوضة ، وهو تعسف تنبو عنه بلاغة القرآن العظيم ، والوقف يبين المعنى المراد . فمن رفع بعوضة على أنها مبتدأ محذوف الخبر أو خبر مبتدأ محذوف ،لأن الوقف على « ما » تام ومن نصبها ، أي بعوضة ، بفعل محذوف ، كان كافياً لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظا لا معنى ، وكذلك يكون الوقف على « ما » كافياً اذا جعلت « ما » توكيداً ؛ لأنها إذا جعلت تأكيداً ، لم يوقف على ما قبلها . وأما لو نصبت « بعوضة » على الاتباع « لما » ونصبت « ما » على الاتباع « لِمثلاً » فلا يحسن الوقف على « ما » ؛ لأن بعوضة متممة لما ، كما لو كانت بعوضة صفة لما ، أو نصبت بدلا من « مثلا » أو كونها على اسقاط الجار أو على أن « ما » موصولة ؛ لأن الجملة بعدها صلتها . ولا يوقف على الموصول دون صلته ، أو أن « ما » استفهامية وبعوضة خبرها ، أو جرت بعوضة بدلا من « مثلا » ، ففي هذه الأوجه السبعة لا يوقف على « ما » لشدّة تعلق ما بعدها بما قبلها[٣٧] .

٧ ـ **الوقف والابتداء ، لمحمد بن طيفور السجاوندي**[٣٨] :

أخرّنا ذكر هذا الكتاب لأنه تفرّد في تسميته أنواع الوقف ، فلم يذكرها على المصطلحات التي استعملتها الكتب التي عرضناها ، فقد ذكر مراتبها على الوجه الذي أدرجناه في تعريفات أنواع الوقف ، وهي : لازم ، ومطلق ، وجائز ، ومجوز لوجه ، ومرخص ضرورة . فهو قد وضع تعريفاتها ، وأتى لها بالأمثلة ليوضح ما يراه مناسبا ، ثم شرع في ذكر سور القرآن الكريم ، متبعاً الطريقة نفسها في الاستعانة بالقاعدة النحوية ، ليعين موضع الوقف ونوعه ـ بحسب مصطلحاته ، واستعمل حروفاً لمعان تتغير بتغير التراكيب ، ثم إنه أورد أنه

---

(٢٧) ص ٣٧ .

(٣٨) هو ابو عبدالله محمد بن طيفور : نحوي مقرئ مفسر ، كان في وسط المائة السادسة للهجرة غاية النهاية ١٥٧/٢ .

اعتمد على كتابين ، هما : المقاطع والمبادي لأبي حاتم السجستاني ، والمرشد لسعيد العماني .

قال في الوقف اللازم : « وتأول ذلك قوله تعالى : « وما هم بمؤمنين » ، إذْ لو وصل بقوله : [يخادعون الله] صارت الجملة صفة لقوله : [مؤمنين] فانتفى الخداع عنهم ، وتقرر الايمان خالصاً من الخداع ، كما تقول : ما هو بمؤمن مخادع ، ومراد الله جل ذكره ، نفي الايمان ، وإثبات الخداع[٣٩] » .

وقال في سورة البقرة : « ألم » لاختلاف «لا ريب » على حذف خبر « لا » ، تقديره : لا ريب فيه كما ذكرنا ، « فيه » مكرراً في قوله : أحق أن تقوم فيه ، فيه رجالٌ » ثم يستأنف « فيه » ، ومن وصل جعل « فيه » فيه رجال ، ثم يستأنف « فيه » ومن وصل جعل « فيه » خبر « لا » عند المؤمنين ، والوقف فيهما على « فيه » ، وهدى خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو هدى[٤٠] .

وبعد : وهذا عرض للكتب التي استطعنا أن نراها ، ذكرنا فيه مناهجها أولاً بأساليب مؤلفيها من مقدماتها ، وذكرنا بعضاً من أساليبهم عند إرادتهم تعيين الوقف على الآيات الكريمة والغاية من هذا البحث أنّ نريد أن نثبت أن للأحكام النحوية أثرها الواضح في هذا العلم ، وفي تعيين مواضع الوقف وأنواعها . فالنصوص التي اخترناها من الكتب ، كلها نصوص ، ظهر فيها أثر تلك القواعد والأحكام ، لتكون دليلاً ، نوضح للقارئ بواسطته مناهج هذه الكتب ، وقد يدعم هذا كثرة الأعلام من نحويين وقرّاء ، أوردهم هؤلاء المؤلفون ، واستشهدوا بآرائهم .ولكن قد يعترض معترض في أن هذه النصوص القليلة قد تكون متعمداً في اختيارها لهذه الغاية ، ويمكننا أن نجيب عن هذا : أن أولئك المؤلفين كانوا في مواضع كثيرة من كتبهم لا يذكرون القواعد استناداً الى أن مسألة مماثلة قد مرت ، فلا داعي لإعادة التعليل والقاعدة ، ولهذا جاءت الاقسام الأخيرة من هذه الكتب خلواً

(٣٩) غاية النهاية ٢ .
(٤٠) غاية النهاية ٦ .

من كثرة التعليلات وذكر الأحكام ، ولكن القاعدة هي الأساس التي قاسوا عليها في تعيين تلك المواضع ، ومن أجل أن نضع البرهان أمام القارىء نختار كتابين من هذه الكتب هما : « ايضاح الوقف والابتداء » « والقطع والائتناف» لِقدمهما ، ولاعتماد الكتب المتأخرة عليهما ، لنعرض مـدى استيعاب هذين الكتابين لكثير من القواعد النحوية المناقشات التي أورداها ، وذكرهما الخلافات النحوية ، واستعمالهما كثيراً من المصطلحات النحوية ، واشاراتهما الى حروف المعاني ، وايرادهما الشعر الذي يستشهد به النحويون ، لنلخص الى أن هذا العلم متأثر تأثراً كبيراً بعلم النحو .

من ذلك ما قاله أبو بكر في نصبِ [مشارق الارض ومغاربها] ، فيهـا وجهان : أحدهما أن تكون منصوبة بـ « أورثنا » على غير معنى محل ، والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة ، يسميه والخليل أصحابه من البصريين ظرفاً ، والوجه الثاني أن ينصب التي بـ « أورثنا » وينصب « المشارق والمغارب » عـلى المحل [41] » . وقال في : [قول الحق] « مريم ـ ٣٤ » : ومن قرأ « قول الحق » نصبه على وجهين : أحدهما أن ينصبه على المصدر ، كأنه قال : « أقول قولاً حقاً » ، والوجه الآخر أن ينصبه على خبر « ذلك » ، ويجعل « ذلك » في مذهب « كان » كما تقول : هذا زيد أخاك ، وهذا الخليفة قادماً ، فتنصبه ، لأنك قرنت بـ « هذا وذلك » الفعل ، ونصبت به كما تنصب في « كان »[42] .

وقال في (أَشِحّة) « الاحزاب ـ ١٩ » ينتصب من أربعة أوجه : إحداهن أن تنصبه على القطع من « المعوقين » ، كأنه قال : قد يعلم الله الذين يعوقون عند القتال ، ويشحون عند الانفاق على ـ فقراء المسلمين ، ويجوز أن يكون منصوباً على القطع من « القائلين » ، أي : هم أشحة ، ويجوز أن تنصبه على القطع مما في « يأتون » ، ويجوز أن تنصبه على الذم [43] . الى كثيرمن المصطلحات

---

(٤١) ايضاح الوقف ص ٦٦٥ .

(٤٢) ايضاح الوقف ، ص ٧٦٣ ، ٧٦٤ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٨٤١ ، ٨٤٢ .

التي نجدها في مواضع كثيرة من الكتاب ، كالترجمة ، والصلة ، والجحد ، وما لم يسم فاعله .

وقال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى : « ثم استوى على العرش الرَّحْمٰن » « الفرقان ـ ٥٩ » : ان جعلته بدلا من المضمر الذي في « استوى » كان التمام « ثم استوى على العرش الرحمن » ، وهــذا قول البصريين والكسائي لا يجيز . غير أنه لا يقول : على البدل ، ويقول : مردود على المضمر ، والفرّاء لا يجيز أن يرد على المضمر ظاهراً ، لأن المضمر عنده لا يبين (٤٤) » .

وقال في : [وتلّه للجبين] « الصافات ـ ١٠٣ » : ليس بكاف عند الكوفيين ؛ لأنه لم يأت بجواب لما ، والجواب عندهم « وناديناه » ، والواو مقحمة وليس هو كذا عند البصريين ، لا يجوز عندهم زيادة الواو ، لأنها للعطف ، والجواب عندهم محذوف (٤٥) » .

وقال في : [حذر الموت] « البقرة ـ ١٩ » : قال الأخفش « حذر الموت » التمام ، وقال غيره : لا يوقف على « من الصواعق » ، لأن ما بعده علة له ، وهذا يجيءُ على قول سيبويه ؛ لأنه قال : هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر وقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، قال أبو جعفر : فهذا مفعول من أجله ، كما تقول : جئتك ابتغاء العلم . وقال الفرّاء : وأما قوله « حذر الموت» ، فانـــه منصوب على التفسير يحسن فيه من أو ما في جنسه (٤٦) » .

ونجد أيضاً في الكتاب كثيراً من المصطلحات التي استعملها النحاة قبله ، كالترجمة والتبيين والقطع والمردود وما لم يسم فاعله . ولكن لا يعني هذا أنهم قد قصروا كتبهم على الأحكام والقواعد النحوية فقط ، ولكن ـــ كما أشرنا في مقدمة البحث ـــ أن صاحب التمام يحتاج الى القراءة والتفسير والنحو واللغة وشيءٍ من خلافات الفقهاء ، ليستطيع على أساس منها أن يعين نوع الوقف وموضعه ، فلهذا أيضاً جاءت كتبهم وقد احتوت على كثير من مسائل تلك العلوم .

---

(٤٤) القطع ، ٥٢٤ .

(٤٥) القطع ، ٦٠٦ .

(٤٦) القطع ، ص ١٢٣ .

اسماء من كتب بالوقف والابتداء

ضرار بن الصُّرَد ، ت ١٢٩ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

ابو عمرو بن العلاء ، ت ١٥٤ هـ (تاريخ التراث العربي ص ١٤٨) .

حمزة بن حبيب الزيات ، ت ١٥٦ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

محمد بن الحسن ابو جعفر الرؤاسي ، ت ١٧٠ هـ . له كتابان : الوقف الكبير والصغير (الفهرست ص ٦٤) .

يحيى بن المبارك اليزيدي ، ت ٢٠٢ هـ (معجم الادباء ٢٦٠/٧) .

يحيى بن يزيد الفراء ، ت ٢٠٧ هـ (إنباه الرواة ١٦/٤) .

خلف بن هشام ، ت ٢٢٩ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

محمد بن سعدان ، ت ٢٣١ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

عبدالله بن يحيى أبو عبدالرحمن اليزيدي ، ت ٢٣٧ هـ (انباه الراوة ١٥١/٢) .

حفص بن عمر ابو عمر الدوري ، ت ٢٤٦ هـ (الفهرست ص ٤٦) .

أحمد بن يحيى ثعلب ، ت ٢٩١ هـ (الفهرست ص ٧٤) .

سليمان بن يحيى الضبي ، ت ٢٩١ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

محمد بن أحمد بن كيسان ، ت ٢٩٩ هـ (الفهرست ص ٨١) .

إبراهيم بن السريّ أبو اسحاق الزجاج ، ت ٣١١ هـ (هدية العارفين ٥/١) .

محمد بن القاسم أبو بكر الأنباريّ ، ٣٢٨ هـ (مطبوع في دمشق سنة ١٩٧١).

محمد بن محمد بن عباد المالكيّ ، ت ٣٣٤ هـ (معجم الادباء ٩٠/٧) .

أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس ، ت ٣٣٨ هـ (رسالة الدكتوراه بتحقيقنا) .

الجعدي (الفهرست ص ٣٦) .

هشام بن عبدالله (الفهرست ص ٣٦) .

أحمد بن محمد بن أوس المقرئ ، ت ٣٤٠ هـ (في مكتبة شهيد علي باشا رقمه (٣) .

محمد بن الحسن العطار ، ت ٣٥٤ هـ (معجم الادباء ٥٠١/٦) .

محمد بن عبدالله بن أشتة ، ت ٣٦٠ هـ (طبقات النحاة واللغويين ، الورقة ١٣٩)
أبو بكر بن مِقْسَم ، ت ٣٦٢ هـ (الفهرست ص ٣٣) .
الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، ت ٣٦٨ هـ (الفهرست ٦٣) .
أحمد بن الحسن بن مهران النيسابوري ، ت ٣٨١ هـ (معجم الأدباء ٤١٢/٢) .
اسماعيل بن عباد أبو القاسم ، ت ٣٨٥ هـ (انباه الرواة ٢٠٣/١) .
عبدالله بن أبي محمد (الفهرست ٥١) .
عثمان ابن جني ، ت ٣٩٢ هـ . (معجم الادباء ٣١٦/٥) .
مكي بن أبي طالب ، ت ٤٣٧ هـ . (هدية العارفين ٤٧١/٢) .
محمد بن عبدالكريم الخزاعي ، ت ٤٠٨ هـ (تاريخ التراث العربي ١٦٩/١) .
محمد بن عبدالملك ابن السراج ، ت ٥٤٩ هـ (حاج بشير أغا ، رقم ٥) .
عبدالعزيز بن علي المعروف بابن الطحان ، ت ٥٦٠ هـ (رقمه في دار الكتب ١٩٤١١ ب) .
حميد بن علي بن نصر (في حدود الأربع مئة) (غاية النهاية ٢٥٧/١) .
أحمد بن محمد بن سهل ، ت ٥٦٩ هـ (طبقات المفسرين ١٢٩/١) .
الحسن بن احمد أبو العلاء الهمداني ، ت ٥٦٩ هـ (غاية النهاية ٢٠٤/١) .
محمد بن سهل العطار ، ت ٥٦٩ هـ (هدية العارفين ٩٧/٢) .
عبدالعزيز بن علي أبو الاصبع الاشبيلي ، ت ٥٥٩ هـ (هدية العارفين ٥٧٩/١).
عيسى بن عبدالعزيز بن سليم ، ت ٦٢٩ هـ (هدية العارفين ٨٠٨/١) .
عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، ت ٦٤٦ هـ (روضات الجنات ١٧٢/٥).
عبدالسلام بن علي الزواوي ، ت ٦٨٠١ هـ (هدية العارفين ٥٧٠/١) .
برهان الدين ابو محمد ابراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ ،) (ذيل بروكلمان ١٣٤/٢) .
محمد بن تاج الدين المعروف بابن الامام ت ٧٤٥ هـ (هدية العارفين ١٥٢/٢) .
ابراهيم بن موسى بن بلال الكركي ، ت ٨٥٣ هـ (طبقات المفسرين ٢٣/١) .

عبدالله بن إبراهيم الشناوي (مصور في المكتبة المركزية – جامعة بغداد) .

اسماء من سموا كتبهم بـ « وقف التمام » :

نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم ، ت ١٩٩ هـ (الفهرست ص ٣٦) .

يعقوب بن اسحاق الحضرمي ، ت ٢٠٥ هـ (معجم الادباء ٣٠٢/٧) .

الفراء ، ت ٢٠٧ . له كتاب الابتداء والتقطيع . (انباه الرواة ١٧/٤) .

سعيد بن مسعدة الاخفش ، ٢١٥ هـ . (انباه الرواة ٤٢/٢) .

روح بن عبدالمؤمن ، ت ٢٣٤ هـ . (الفهرست ص ٣٦) .

نصر (ولعله نصر بن علي المتوفى سنة ٢٥٠) هـ (الفهرست ص ٣٦) .

احمد بن عيسى اللؤلؤي (الفهرست ص ٣٦) .

عفيف الدين بن عبدالباقي ، أكاديمية نازيوند دى لنس ، رقمه ٣٤٨ .

وهذه اسماء من اطلقوا على كتبهم اسماء اخرى :

عبدالله بن عامر ، ت ١١٨ هـ . له كتاب المقطوع والموصول (تاريخ التراث العربي ١٤٨/١) .

شيبة بن نصاح ، ت سنة ١٣٠ هـ . له كتاب الوقوف (تاريخ التراث ١٤٨/١) .

علي بن حمزة الكسائي ، ت ١٨٩ هـ . له مقطوع القرآن و موصوله (انباه الرواة ٢٧١/٢) .

أبو حاتم السجستاني ، ت ٢٥٥ هـ . له المقاطع والمبادى (انباه الرواة ٦٢/٢) .

الفضل بن محمد الأنصاري . له كتاب الوقف (تاريخ التراث ١٤٨/١) .

أحمد بن كامل بن شجرة ، ت ٣٥٠ هـ . له كتاب الوقوف (معجم الادباء ١٧/١) .

أبو بكر بن مِقْسَم ، ت ٣٦٢ هـ . له كتاب عدد التمام (إنباه الرواة ١٠١/٣).

أحمد بن الحسن بن مهران النيسابوري ، ت ٣٨١ هـ . له كتاب وقف القرآن (معجم الأدباء ٤١٢/٢) .

مكي بن أبي طالب ، ت ٤٣٧ هـ . له كتاب شرح الوقف التام والوقف على كلا) . (هدية العارفين ٤٧١/٢) .

الحسن بن الحسن بن أحمد العطار . له كتاب الهادي في علم المقاطع والمبادى (طوبقبي ، رقمه ١٦٤٢) .

أحمد بن يوسف الكواشي ، ت ٦٨٠ هـ . له كتاب الوقوف (هدية العارفين ٩٨/١).

الحسن بن أم قاسم المرادي ، ت ٧٤٩ هـ . له كتاب وقف حمزة (غاية النهاية ٢٢٨/١) .

عبدالله بن محمد الجزري ، ت ٨٣٣ هـ . له رسالة في الوقف (الظاهرية ، رقمها ٥٤٦٥) .

ابراهيم بن موسى الكركي ، ت ٨٥٣ . له كتاب الآلة في معرفة الوقف ولحظة الطرف في معرفة الوقف (هدية العارفين ٢٠/١) .

خير الدين بن علي ، ت ٨٦ هـ . له كتاب الوقوف (طوبقبي رقمها ١٦٨٩) .





* * *